

جمهورية مصر العربية خريطة (1) توضح الحدود السياسية لجمهورية مصر العربية، وهي الخريطة المعتمدة لجمهورية مصر العربية. 1- دراسة حالة للحدود السياسية المصرية السودانية: الجنوبية وفقاً لما نصت عليه اتفاقية 19 يناير 1899 م، المصرية والبريطانية على أن "كلمة "السودان" تشمل جميع الأراضي الواقعة جنوب خط عرض 22 درجة شمالاً، وبدعم من حجة مصر مجموعة من الخرائط التي تعود تواريخ إصدارها إلى النصف الأول من القرن العشرين، إضافة إلى الخرائط التي أصدرتها هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية نعرض لهذه الخرائط، خريطة (2) توضح الجزء الغربي من خط الحدود السياسية لجمهورية مصر العربية مع جمهورية السودان تحمل مسمى "العوينات"، خريطة (3) توضح الجزء الأوسط من خط الحدود السياسية لجمهورية مصر العربية مع جمهورية السودان تحمل مسمى "وادي حلفا"، إنتاج عام 1947 م، ولعل أهم ما يميز هذه الخريطة أن خط الحدود بها يسير مع دائرة عرض 22 شمالاً في مجرى النيل مما ينفي معه أي مطالب للسودان في منطقة حلفا المصرية خريطة (4) توضح الجزء الشرقي من خط الحدود السياسية لجمهورية مصر العربية مع جمهورية السودان تحمل مسمى "مكة"، إنتاج عام 1948 م، ولعل أهم ما يميز هذه الخريطة أن خط الحدود بها يسير مع دائرة عرض 22 شمالاً وصولاً إلى شاطئ البحر الأحمر مما ينفي معه أي مطالب للسودان في منطقة حلايب كما أن خريطة تظهر أن السودان نفسه يحمل مسمى السودان المصري الإنجليزي؛ على تبعية السودان لمصر وبريطانيا في تلك الفترة. خريطة (5) توضح الجزء الشرقي من خط الحدود السياسية لجمهورية مصر العربية مع تغطية الجمهورية إنتاج عام 1945 م، ولعل أهم ما يميز هذه الخريطة أن خط الحدود بها يسير مع دائرة عرض 22 شمالاً وصولاً إلى شاطئ البحر الأحمر مما ينفي معه أي مطالب للسودان في منطقة حلايب كما أن خريطة تظهر أن السودان نفسه يحمل مسمى السودان المصري الإنجليزي؛ على تبعية السودان لمصر وبريطانيا في تلك الفترة. خريطة (6) توضح الجزء الشرقي من خط الحدود السياسية لجمهورية مصر العربية مع جمهورية السودان تحمل مسمى "حلايب"، إنتاج المساحة العسكرية الأمريكية. ولعل أهم ما يميز هذه الخريطة أن خط الحدود بها يسير مع دائرة عرض 22 شمالاً وصولاً إلى شاطئ البحر الأحمر مما ينفي معه أي مطالب للسودان في منطقة حلايب وشلاتين كما أن هذه الخريطة رسمت عام 1958 م في إطار الدراسات التي تم إجراؤها تمهيداً لتفويض والاستكشاف الجيولوجي والمعدني للمنطقة ويتضح منها أن خط الحدود السياسي بين مصر والسودان يتطابق مع دائرة عرض 22 شمالاً. ويسترعي النظر أن الحدود التي فرضتها اتفاقية عام 1899 م لا تسير مع خط العرض الذي جاء ذكره فيها وهو خط 22 درجة شمالاً وإنما تخرج عنه في ثلاثة مواضع (شكل عرض 22 شمالاً بمدينة حلفا ولذلك اتجه الحد شمالاً لمسافة 25 كم شمال خط عرض 22 شمالاً ليمر بقرية ادندان على الضفة الشرقية للنيل وقرية فورس على ضفتها الغربية وذلك ليضم إليها الأراضي الزراعية الواقعة إلى شمالها لأن هذه البلدة كانت تعتمد على هذه الموارد الزراعية نظراً لفقر منطقة النوبة. وبذلك ضم إلى السودان من الأراضي المصرية حوالي 4014 فدان من الأراضي الزراعية و 82206 نخلة و 10 قرى و 13138 نسمة. السد العالي قد أغرقت كل هذا النطاق. الصيد من بحيرة السد. شمالاً تابعه له، وبالتالي له الحق في الصيد فيها، أما مصر فتقول إن حقوق السودان فيماب منطقة جبل علبة لقد فرضت الحكومة الإنجليزية على الحكومة المصرية ضم قطاع جبل علبة للسودان من الناحية الإدارية حتى يسهل تطبيق نظم إدارية واحدة على سكان هذه المنطقة على أساس أن السكان من قبائل البجة البشارية ويعيش معظم البجة في الجانب السوداني من الحدود. وتأخذ هذه المنطقة شكل مثلث متساوي الساقين تتماشى قاعدته . وطوله مع 300 كم ورضه 200 كم أي بمساحة قدرها 12500 كم مربع ويحدد هذه المنطقة خط يبدأ بئر منيعة، ثم جنوباً بغرب لمسافة 70 كم إلى جبل الطيور ، ثم جنوباً مع انحراف نحو درجة شمالاً. وتعتبر هذه المنطقة من أغنى المناطق الصحراوية بالمياه الجوفية والحياة احتمال وجود البترول. ج - منطقة جبل بارتازوجا الشرق والنيل في الغرب. الاقتصادية. وأرادت الحكومة الإنجليزية أن تغطي موقفها إزاء اقتطاع جبل علبة وحلايب وشمال حلفا من مصر وإحاقها بالسودان فأمرت بإدخال منطقة بارتازوجا السودانية داخل عن 600 كم2 تطور مشكلة الحدود المصرية السودانية الحدود هي حجج واهية، وقد كانت الدوافع وقد أثرت مشكلة الحدود بين السودان ومصر عام 1958 م عندما قسمت منطقة جبل علبة وشمال حلفا إلى ورفضت مصر هذا وقد جمد الموضوع في سبيل عقد اتفاقية السد العالي مع السودان الذي كانت تعرض عليه أمريكا. ثم طلبت مصر تأجيل بحث ولم يتخذ مجلس الأمن قراره في بحث الشكوى السودانية. وخلال السودان أن من حقها معاملة المنطقة الواقعة شمال خط عرض 22 درجة شمالاً كباقي ولم تصدر تراخيص التعدين فيها من جانب حكومة الخرطوم. ولم تجادل السلطات السودانية في حق علماء النبات والمسافرين الآخرين من مصر إلى جبل علبة. وتعمل شركة تعدين منجنيز مصرية في المنطقة، جديد لأن حكومة السودان منحت حق التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي في منطقة علبة لشركة كندية. كما منحت مصر أيضاً من جانبها حقاً لشركة

أمريكية للغرض نفسه خاصة وهناك دلائل قوية على وجود الغاز الطبيعي ويقول السودان أن خط عرض 22 درجة شمالاً لم يأخذ في اعتباره الظروف وينسى السودان أنه حد هندسي، ولم تعترض مصر على ذلك سابقاً. ومفروض أن يكون الحد البحري امتداداً للبري، ومصر تقول إن حدها البحري هو امتداد ويعتقد السودان في المبدأ نفسه أن يكون الحد البحري امتداداً للبري)، ولكنه يرى أن حده البحري بين مصر والسودان هو إلى الشمال من جبل علي هوليس إلى الجنوب من جبل علبة كما تقول مصر. وعلى كل فأي مشكلة بخصوص الثروات المعدنية المتنازع عليها في منطقة الحدود لها حلول ودية كثيرة. أن الحدود الدولية شيء والحدود الإدارية شيء مجرد الإدارة لا تكون سبباً كافياً لاكتساب السيادة. التعديلات التي تمت كانت لتسهيل الإدارة، ولذلك قامت بها وزارة الداخلية. خطين إداري ودولي. وبإجراء معروفة. فقرة التقادم كثير من رجال القانون لا يأخذون بها. كانت الوجود المصري كان ممثلاً في شركة علبه للتعدين وهي شركة مصرية، ومصر التي تعطي تراخيص التعدين على العموم كان هناك ارتباط كبير بين اتفاق واختلاف للنظم على الجانبين وبين ظهور المشكلة وخفوتها. 2- دراسة حالة للحدود السياسية المصرية الفلسطينية: حتى مطلع القرن 20 م ،